إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
مؤتمر صحفي حول تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي
31 أكتوبر/تشرين الأول 2024
دبي

تعليقات للصحافة
السيد جهاد أزعور

مرحبا بكم في فعاليات إطلاق عدد أكتوبر/تشرين الأول 2024 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويسعدني أن أعود إلى دبي لتبادل الآراء بشأن آفاق الاقتصاد وأولويات السياسات في المنطقة.

واسمحوا لي أن أبدأ بتقديم نظرة عامة حول الأوضاع الراهنة.

لقد كان هذا العام حافلا بالتحديات، في ظل ما تسببه الصراعات من معاناة إنسانية جسيمة وأضرار اقتصادية دائمة. فقد أدى التصعيد الأخير في لبنان إلى تفاقم حالة عدم اليقين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وحسب توقعاتنا لعام 2024، يبلغ النمو 2,1%، مما يمثل تخفيضا قدره 0,6 نقطة مئوية عن توقعاتنا في إبريل، وهو ما يُعزى في غالبه إلى أثر الصراعات والتخفيضات المطولة في إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك+. وحال انحسار هذه العوامل تدريجيا، نتوقع ارتفاع النمو إلى 4% في عام 2025. ورغم ذلك، هناك الكثير من عدم اليقين إزاء توقيت انقضاء هذه العوامل.

وفي البلدان المصدرة للنفط، نتوقع تسارع النمو إلى 4% في عام 2025، مقابل 2,3% في العام الجاري، رهنا بانتهاء سريان التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط.

وفي الأسواق الصاعدة بالمنطقة، يُتوقع تسارع النمو أيضا من 2,4% في العام الجاري إلى 3,8% في عام 2025، لكن هذا التوقع يفترض تراجع حدة الصراعات. وبالمثل، يتوقف تحسن النمو في البلدان منخفضة الدخل إلى حد كبير على انحسار الصراع في السودان.

والخلاصة أن **الآفاق محفوفة بالمخاطر، ومن ثم فإن توقعاتنا تحمل في طياتها محاذيرا مهمة.** وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه التوقعات، التي تم إعدادها في منتصف سبتمبر/أيلول تقريبا، **لا تعكس** بعد أثر المستجدات الأخيرة في المنطقة. ونحن نراقب الأوضاع والتصعيد الأخير بقلق عميق، ونحاول تقييم الأثر الاقتصادي المحتمل الذي سيتوقف عموما على حدة التصعيد المحتمل ومداه.

وفي الواقع، من شأن نطاق الصراع أن يؤثر على المنطقة من خلال قنوات متعددة. فبخلاف تأثيره على الناتج، تشمل قنوات انتقال التداعيات السياحة، والتجارة، وتدفقات اللاجئين والمهاجرين المحتملة، وأسواق النفط والغاز، والأضرار البيئية، والأسواق المالية، والقلاقل الاجتماعية المحتملة.

وهناك مخاوف كبيرة أيضا من إمكانية استطالة الصراع في السودان، وتصاعد حالة التشرذم الجغرافي-الاقتصادي، وتقلب أسعار السلع الأولية (خاصة في البلدان المصدرة للنفط)، وارتفاع الديون وزيادة الاحتياجات التمويلية في الأسواق الصاعدة، وتواتر الصدمات المناخية. والإخفاق في تنفيذ الإصلاحات الكافية يمكن أن يكبح آفاق النمو، الضعيفة بالفعل، على المدى المتوسط.

وفي هذه البيئة التي يكتنفها عدم اليقين، من الضروري تحديد أولويات السياسات.

فأمام صناع السياسات مهمة صعبة تشمل حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستدامة القدرة على تحمل الديون، مع إدارة التحديات المرتبطة بالصراعات وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط في الوقت نفسه.

وفي هذا الصدد، من الضروري التعجيل بالإصلاحات لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات، إلى جانب دعم النمو على المدى المتوسط. وتتضمن المجالات ذات الأولوية تحسين الحوكمة، وتوفير فرص العمل - لا سيما للنساء والشباب، وتعزيز الاستثمار، والتطور المالي.

وعلاوة على ذلك، فإن الحد من الحواجز التجارية، وتنويع الأسواق، والاستثمار في البنية التحتية جميعها إجراءات بالغة الأهمية لصلابة الاقتصاد، إلى جانب تحسين المنافسة في القطاع المالي لزيادة الائتمان المتاح للقطاع الخاص.

وتخلص بحوثنا عن التطور المالي، والمتضمنة في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الذي يصدر اليوم، إلى أن الإصلاحات اللازمة لتعزيز المنافسة في القطاع المصرفي – تقليص دور الدولة، والحد من معوقات الدخول في هذا القطاع، وإرخاء القيود على الحساب الرأسمالي - يمكن أن تؤدي إلى **زيادة حجم الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص بنسبة تتجاوز 5%، وارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو 2% بعد خمس سنوات.**

ويظل من الضروري ضمان استدامة المالية العامة والحفاظ على نظم الحماية الاجتماعية. وبالنسبة للبلدان ذات الديون والاحتياجات التمويلية المرتفعة، ينبغي أن تواصل الضبط المالي لتحقيق خفض ملموس في أعباء الديون وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية. وسيتعين على البلدان المنخفضة الدخل التصدي لانعدام الأمن الغذائي كجزء من استراتيجياتها المالية. وينبغي للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التركيز على تعزيز صلابتها واستدامتها، مع ضمان تحقيق العدالة بين الأجيال. ويجب أن يظل موقف السياسة النقدية معتمدا على البيانات ويقظا لأي تغيرات في الضغوط التضخمية الأساسية.

وختاما، أود التأكيد على الالتزام الراسخ لصندوق النقد الدولي بدعم اقتصادات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يواصل التعاون بقوة من خلال إتاحة التمويل والتواجد الفعلي. فخلال العام الجاري وحده، وافق الصندوق على تمويل قدره 13,4 مليار دولار لعدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان.

ويحرص الصندوق على التواجد بقوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك من خلال مكتبنا الإقليمي الجديد في الرياض، الذي سيساعد في تعزيز شراكة الصندوق مع بلدان المنطقة.

شكرا جزيلا على حسن متابعتكم، والآن يسرني الإجابة عن أسئلتكم.